ضرورة التمتع بسن الشباب في طاعة الله

المكان: مدينة كرمانشاه

الزمان: 1390/7/24ش. 1432/11/18هـ. 2011/10/16م.

المناسبة: زيارة الإمام الخامنئي لمحافظة كرمانشاه

الحضور: طلبة جامعة رازي في مدينة كرمانشاه (في اليوم الخامس من زيارته)

بسم الله الرحمن الرحيم

إنها لجلسة طيبة ومحببة جداً بالنسبة لي، هذه الجلسة الرائعة الزاخرة بالمعاني، وبحضور هذا الحشد الهائل الكبير من الشباب الطلبة الجامعيين والأساتذة المحترمين في هذه المحافظة، ويجب القول: ما شاء الله لهذا العدد الكبير العظيم من الطلبة الجامعيين والأساتذة في هذه المحافظة. الأفكار والآراء التي عرضها الأعزاء، سواء ما ذكره رئيس هذه الجامعة المحترم العالم المتدين، أو ما ذكره شبابنا الأعزاء، كانت فيها آراء جديرة بالنظر والمتابعة.

اللقاء بكم أيها الشباب الأعزاء مهم بالنسبة لي من ناحيتين: الأولى هي أن مجرد التواجد بين الشباب والاستماع منهم والتحدّث إليهم يمنح الإنسان روحاً شبابية وحيوية ونشاطاً، ونحن اليوم في مختلف المسؤوليات والمواقع بحاجة إلى روح النشاط هذه. في مثل هذه الاجتماعات تتموّج حالات الإبداع والتجديد والطموح إلى القمم العالية، وهذا هو الشيء المحبّذ والمنشود عندنا.

والناحية الثانية هي أن جيل الشباب حمل على عاتقه أعباء الثورة، ولا يزال يحملها، وسيحملها في المستقبل أيضاً. هذه حالة لا تختص بالشباب في عقد الستينات [الثمانينات الميلادية]، إنما جيل عقد التسعينات أيضاً وهم أنتم تتحملون أعباء ثقيلة. وأنا أرى وأشاهد أن الشباب في بلادنا،

وخصوصاً الشباب من الطلبة الجامعيين والدارسين، يحملون هذه الأعباء بنحو جيد، وسوف يصلون بها إلى المقاصد إن شاء الله.

سواء في الوقت الحاضر حيث هو وقت الجهاد والصمود والبصيرة والصبر في مسار الثورة، أو في المستقبل حيث ستلقى مسؤوليات ومهام كثيرة في ميادين مختلفة على عواتقكم أيها الشباب – في الميدان العلمي، وفي الميدان السياسي، وفي المضمار الاجتماعي، وفي المجالات الدبلوماسية، وفي الميادين الاقتصادية، والتقنية، وكل ميادين الحياة – يبقى دور الشباب دوراً بارزاً. إذن، أنتم اليوم مسؤولون وتبذلون الجهود، وستكونون كذلك في المستقبل أيضاً. وهكذا فإن اللقاء بالشباب والتحدث معهم والاستماع إليهم له أهميته.

استحسن الرسول الأكرم (ص) حال أحد صحابته من الشباب فدعا له وقال: «اللهم أمتعه بشبابه»(1). ويتجلى من هذا أن ليس جميع الشباب يتمتعون بشبابهم، لذلك دعا الرسول الأكرم (ص) لهذا الشاب بمثل هذا الدعاء. فما هو معنى التمتع بالشباب والاستفادة من الشباب؟ من الخطأ أن نتصوّر أن الاستمتاع بالشباب هو إصابة الملذات من الشهوات المادية الشبابية والتسليات الشبابية واللهو في فترة الشباب. ليس هذا هو التمتع بالشباب. لقد قال الرسول الأكرم (ص) في حديث آخر: «ما من شابّ يدع لذّة الدنيا ولهوها، وأهرم شبابه في طاعة الله، إلا أعطاه الله أجر اثنين وسبعين صديقاً» (2). ويقول الشاعر: «الطهر في فترة الشباب من أخلاق الأنبياء». والمثال الذي عرضه الله تعالى كنموذج للشباب هو النبي يوسف (ع). ليس هذا هو التمتع بالشباب، بل التمتع بالشباب هو أن يقضي الإنسان شبابه في طاعة الله، كما ورد في الحديث «أهرم شبابه في طاعة الله». وطاعة الله ليست في الصلاة فقط. طبعاً الصلاة لها فضيلة كبيرة وهي مهمة وبنّاءة، لكنها ليست وحدها طاعة الله. ثمة مصاديق كثيرة لطاعة الله في ميادين الحياة الواسعة، ومن أهمها ترك المعاصي وعدم التلوث بها. وحينما تدرسون فإن ذلك طاعة لله. وحينما تبتكرون وتبدعون فإن ذلك طاعة لله. هذه الأعمال التي ذكرها الشباب الأعزاء هنا – في مجال القضايا الكيمياوية والطاقة والعلوم الإنسانية والطب وغير ذلك – الجدّ والسعي في هذه السُبل كله من طاعة الله.

حينما نتحدث للشباب فإن الكلام كثير ولدينا الكثير مما نقوله، وطبعاً فإن الشباب أيضاً لديهم الكثير مما يقولونه لنا، وينبغي الاستفادة من هذه الفرص، ولكن بمناسبة القضايا الجارية في المنطقة

وهذه الثورات التي حدثت والنهضات التي قامت، والأنظمة الطاغوتية الرجعية المستكبرة العميلة التي سقطت خلافاً للمتوقع ولكل التحليلات، وكذلك تبعات ذلك وآثاره واستحقاقاته، من الضروري التحدّث حول هذا الموضوع، وسوف أتطرق لهذا الجانب إن شاء الله.

هذه الآثار التي ذكرتها هي تجاذبات علنية وخفية تحدث حول الأنظمة البديلة. في مصر مثلاً – وهذا أمر محسوس ومشهود بالنسبة لمن يتابعون الأحداث – لا مراء أن أيادي الاستكبار وعملاءه يحاولون بعد سقوط النظام العميل التابع أن يأتوا بنظام يكون هو الآخر عميلاً وتابعاً للغرب. يحاولون أن يأتي نظام تابع للغرب يطبق مخططات الغرب ومخططات أمريكا طبقاً لما يرغب به الغرب وأمريكا، ولكن بشكل أحدث. البعض يرغبون في أن يخرج هذا النظام الجديد عن الشكل الهرم المتهرّئ الكريه الذي كان عليه نظام حسني مبارك، ويتقنّع بشكل أكثر صلاحاً. البعض يسعون لهذا ويبذلون الجهود وينفقون الأموال. والبعض لا يريدون هذا، لكنهم يسعون لتولي نظام علماني زمام الأمور.. نظام لا يكون له التزام ديني. هؤلاء أيضاً يعملون ويسعون. والبعض ينشدون قيام نظام إسلامي. طبعاً تفاسير النظام الإسلامي وتأويلاته مختلفة. وبالتالي توجد تجاذبات في هذا المجال ومن أجل توفير نظام الحكم البديل.

من الطبيعي أن من العوامل التي يمكنها أن تكون مؤثرة في هذا المجال المكتظ بالتجاذبات والقرارات والتأثيرات المستقبلية هو نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وسلوك رجال الدولة في إيران وسلوك أبناء الشعب وعموماً ما يعرضه نموذج نظام الجمهورية الإسلامية. لقد قلتها في حشود أهالي كرمانشاه الأعزاء: إن صورتنا الحسنة اليوم وأعمالنا الصالحة وسمعتنا لها تأثيرها في البلدان التي إما أنها قامت بثوراتها، أو هي على وشك الثورة. ذهاب سمعتنا لا سمح الله، وظهورنا بمظهر عدم الكفاءة، وتشويه صورتنا سوف تترك كلها تأثيرات سلبية متقابلة على الشعوب الثائرة. لذلك من المهم جداً ما نكون وكيف نكون وكيف نعمل.

ولهذا السبب أطرح اليوم إعادة قراءة للهوية الكلية والشكل العام للثورة. هذا مهم بالنسبة لنا. لا يمكننا أن ننكس رؤوسنا ولا نفهم ما الذي يجري في العالم، ونسير هكذا في دربنا. مثل هذه الحركة بأعين وآذان مسدودة ومن دون اهتمام ونظر للأطراف، ومن دون النظر للحقائق، ومن دون النظر للآفاق البعيدة، تؤدي غالباً إلى الضلال والخطأ.

سوف أعرض اليوم هنا جانباً من إعادة القراءة هذه، وطبعاً سيكون هذا إن شاء الله برنامجنا الأعم والأوسع. إذا نظرنا لأنفسنا ووجدنا أن فينا انحرافاً، فيجب أن ننظر من أين حصل هذا الانحراف وكيف بدأ؟ من أية نقطة بدأ الانحراف بزاوية معينة عن الخط المستقيم؟ وما هو سبب ذلك؟ يجب دراسة هذه الأمور. تطرح بعض الأسئلة. سأطرح في حدود ما يسمح به الوقت سؤالين أو ثلاثة وأدلي ببعض الإيضاحات حولها.

أحد الأسئلة هو كيف يمكن تحليل مسألة شيخوخة النظام وشبابيته؟ لكل كائن حي فترة شباب وفترة شيخوخة. فما هو وضع النظام الإسلامي في هذا المجال وكيف سيكون؟ هل سيشيخ النظام الإسلامي؟ هل سوف يتهرّأ؟ وهل سوف يعطل ويعطب؟ وهل هناك سبيل للحيلولة دون ذلك؟ إذا حدث مثل هذا فهل يمكن تصوّر علاج لذلك؟ هذه أسئلة مهمة. ينبغي أن تطرح هذه الأسئلة في مراكز الفكر ومواطن اتخاذ القرار وصناعته – في الحوزة والجامعة غالباً – بين أصحاب الفكر، ويجب التفكير فيها ومناقشتها. وأنتم الشباب فكروا بدوركم في هذه الموضوعات.

أذكر هنا نقطة معينة. ثمة سلسلة منطقية سبق أن ذكرناها وناقشناها. الحلقة الأولى فيها هي الثورة الإسلامية، ثم يأتي تأسيس النظام الإسلامي، ثم تشكيل الحكومة الإسلامية، ثم تشكيل المجتمع الإسلامي، ثم تشكيل الأمة الإسلامية. هذه سلسلة مستمرة مترابطة مع بعضها. المراد من الثورة الإسلامية – وهي الحلقة الأولى – هو التحرك الثوري، وإلا فالثورة بمعنى من المعاني تشمل كل هذه المراحل. مرادنا من الثورة الإسلامية هنا هو التحرك الثوري والنهضة الثورية التي تسقط النظام الرجعي القديم التابع الفاسد العميل، وتمهّد الأرضية لقيام نظام جديد. الحلقة التالية هي النظام الإسلامي. ومرادي من النظام الإسلامي هنا هو تلك الهوية الكلية ذات التعريف المحدّد التي ينتخبها البلد والشعب وأصحاب الثورة، وهم الجماهير. بخصوص حالتنا فقد انتخب شعبنا الجمهورية الإسلامية. والجمهورية الإسلامية هي النظام الذي تستمد فيه الديمقراطية من الإسلام وتتماشي مع القيم الإسلامية. لقد اجتزنا حتى هذه الحلقة.

والمراد من الحكومة الإسلامية هو تكوّن دستور للبلاد على أساس ما ظهر في فترة تعيين النظام الإسلامي، وجرى تعيين مؤسسات ومراكز إدارة البلد. مجموعة هذه المؤسسات الإدارية هي الحكومة الإسلامية. والمراد من الحكومة هنا ليس السلطة التنفيذية فقط، إنما مجموعة الأجهزة

الإدارية في البلد التي تتولى إدارته. الأنظمة المتنوعة التي تدير البلاد. والقسم التالي هو المجتمع الإسلامي، وهو قسم مهم وأساسي جداً. بعد أن تشكلت الحكومة الإسلامية ستكون مسؤوليتها والتزامها هو تحقيق المجتمع الإسلامي. فما هو المجتمع الإسلامي؟ إنه المجتمع الذي تتحقق فيه المبادئ الإسلامية والأهداف الإسلامية والآمال الإسلامية الكبرى التي رسمها الإسلام للبشرية. المجتمع العادل الذي يتمتع بالعدالة، المجتمع الحرّ، المجتمع الذي يكون لأبنائه دورهم وتأثيرهم في إدارة البلد ومستقبله وتقدّمه.. المجتمع الذي يتمتع بالعزة الوطنية والاستغناء الوطني، والرفاهية، والخالي من الفقر والجوع، والمجتمع المتوفر على التقدم الشامل – التقدم العلمي والاقتصادي والسياسي – وبالتالي المجتمع الخالي من السكون والركود والتوقف والمراوحة، والذي يسير دوماً في طريق التقدم والتطور.. هذا هو المجتمع الذي ننشده ونسعى له. طبعاً لم يتحقق هذا المجتمع بعد، لكننا نسعى لتحقيقه . إذن هذا هو هدفنا الوسيط الأصلي المهم.

لماذا نقول إنه هدف وسيط؟ لأن هذا المجتمع عندما يتشكل ستكون مسؤوليته الأهم هو أن يستطيع الناس في ظل مثل هذا المجتمع ومثل هذه الحكومة ومثل هذه الأجواء الوصول إلى كمالهم المعنوي والإلهي، إذ يقول: ﴿و ما خلقت الجنّ والأنس إلا ليعبدون﴾ (3).. أن يصل الناس إلى العبودية. «ليعبدون» فسّروها وذكروا أن معناها «ليعرفون». وهذا لا يعني أن «عَبَدَ» بمعنى «عَرَفَ»، وأن العبادة معناها المعرفة، لا، بل بمعنى أن العبادة من دون معرفة لا معنى لها وغير ممكنة وليست بعبادة. وإذن، فالمجتمع الذي يصل إلى عبودية الله، أي يصل إلى معرفة كاملة لله، ويتخلق بأخلاق الله، يكون قد وصل إلى نهاية الكمال الإنساني. إذن، ذلك هو الهدف النهائي، والهدف الذي يسبقه هو إيجاد المجتمع الإسلامي، وهو هدف جد كبير ورفيع. طيب، حينما يتوفر مثل هذا المجتمع فسوف تتوفر الأرضية لإيجاد الأمة الإسلامية، أي اتساع هذا المجتمع، وهذا موضوع آخر وبحث آخر.

هذا الشيء الذي ذكر باعتباره هدفاً أمر جد سام ورفيع. أقول: أولاً إن هذه المفاهيم – مفهوم العدالة، ومفهوم الحرية، ومفهوم تكريم الإنسان – مقصودة عندنا بمعانيها الإسلامية، وليس بمعانيها الغربية. للحرية في المنطق الإسلامي معنى يختلف عن معنى الحرية في المنطق الغربي. تكريم الإنسان واحترامه وتقييم إنسانية الإنسان في المفهوم الإسلامي يختلف عنه في المعنى والتصوّر الغربي. كان من مشكلاتنا طوال هذه الأعوام أن البعض ترجموا المفاهيم الإسلامية للمفاهيم

الغربية، وكرّروا كلام الغربيين، وأرادوا تحقيقه وتطبيقه، والحال أن الثورة الإسلامية لم تهدف لهذا. الحرية الغربية في مجال الاقتصاد هي ما ترون، اقتصاد «آدم سميث» والوصول إلى هذا الوضع الدكتاتوري الاقتصادي القائم في العالم الذي راح يعبّر الآن عن انحلاله وانهياره تدريجياً. ليس هذا مرادنا من الحرية. الحرية الإنسانية لا تعني الحرية الأخلاقية والتحلل الثقافي الغربي. يجب أن لا نكرّر كلام الغربيين من أجل أن نحظى برضاهم، وهو كلام خطأ وباطل وراح يثبت بطلانه في الوقت الحاضر. إننا نتحدث عن احترام الإنسان واحترام المرأة، فيجب أن لا يختلط هذا مع ما يترجم ويقال ويذكر في الغرب تحت هذه العناوين. المفاهيم الإسلامية هي المقصودة. العدالة بمعناها الإسلامي والحرية بمعناها الإسلامي وكرامة الإنسان بمعناها الإسلامي، وهذه كلها مفاهيم واضحة في الإسلام. والغربيون لديهم آراؤهم وكلامهم، وطريقهم في هذه المجالات والتقييمات طريق أعوج منحرف.

وليعلم الجميع وأنتم تعلمون طبعاً أن الغربيين لم يعملوا أبداً حتى بهذه المفاهيم التي طرحوها هم ونادوا بها. أي إن من بيدهم زمام الأمور والساسة والأقوياء في الغرب لم يلتزموا حتى بالعدالة والحرية حسب المفهوم الذي طرحوه هم. طرحوا هذه المفاهيم كيافطات، وفعلوا كل ما شاءوا تحت هذه اليافطات. مثلاً هجموا على أفغانستان تحت يافطة صناعة الديمقراطية، لكن باطن القضية ليس هذا. باطن القضية هو أن أمريكا أو الناتو بحاجة إلى أفغانستان من أجل تأسيس قواعد ومقرّات ثابتة هناك كي يراقبوا من هناك الصين والهند وإيران وجنوب غرب آسيا.

هاجموا العراق تحت ذريعة مكافحة السلاح النووي، لكن باطن القضية ليس هذا. طبعاً نسجوا بعد ذلك قصصاً وقالوا إننا بحثنا فلم نجد شيئاً وكنا على خطأ! ليس الأمر كذلك. أو يمكن إنفاق كل هذه التكاليف المالية والبشرية والهجوم على العراق بسبب تقرير خاطئ أو ملتبس أو غير مُؤيد؟ لم يكن الهدف من الهجوم على العراق مكافحة الأسلحة الكيمياوية بل السيطرة على بلد ثري نفطي بجوار الجمهورية الإسلامية، والهيمنة على العالم العربي ودعم إسرائيل واستكمال سلسلة الاستكبار في هذه المنطقة.

والآن تواصل قوات الناتو هجماتها على ليبيا. منذ شهور وهذه الهجمات الجوية تتواصل من دون أي ترخيص حقيقي إنساني قانوني ودولي. يقولون إننا نريد ضرب القذافي! ليست هذه هي القضية. القضية هي تمهيد الطريق للشركات النفطية. ليبيا منطقة مشرفة على مصر، ومشرفة

على تونس، ومشرفة على السودان، ومشرفة على الجزائر، ومطلة على البحر الأبيض المتوسط، وعلى بعد خطوة من أوربا. يريدون أن يكون لهم هناك مركز ومقرّ كي يستطيعوا فرض حكمهم على هذه المنطقة، ويسمّون ذلك الحرب على القذافي! والحال أن القضية ليست هذه. أي حتى هذه المفاهيم والأهداف التي يتشدق بها الغرب غالباً ما يجعلها غطاء لمقاصده الشيطانية. وبهذا، حينما نقول العدالة، وحينما نقول الحرية لا نقصد نفس ما يقصدونه، ولا نريد نفس تلك الديمقراطية الكاذبة. أقولها بقاطعية: إن الديمقراطية الشائعة في الغرب راهناً – وهناك استثناءات في بعض الأماكن – هي في الغالب ديمقراطية كاذبة وغير واقعية. إذن، مرادنا مفاهيم مستمدة من منطق الإسلام والقرآن وما يوجد في المعارف الإسلامية.

إذن، تشكيل المجتمع الإسلامي هدف، وبهذه الخصوصيات والمؤشرات التي ذكرت. هذا الهدف لا يبلى ولا يصير قديماً عتيقاً أبداً. المطالبة بالعدالة حالة لا تُنسخ أبداً. منذ فجر التاريخ البشري وإلى الآن ينشد الإنسان العدالة ويسعى لها. أين ما كانت هناك نهضة تقوم بها الجماهير والشعوب فهي في الغالب مناهضة لانعدام العدل، ومناهضة للتمييز. الإنسان ينشد الحرية. خلق الله تعالى الإنسان حراً.. «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرّاً» (4).. خلقك الله حراً. الإنسان ينشد العدالة ويسعى لها. هذا مطلب فطري ولا يخلق أو يبلى.

وعليه، حينما ينظر المرء في أهداف النظام الإسلامي ومبادئه – أي المجتمع الإسلامي بهذه الخصوصيات – يرى أنها لا تبلى أبداً. كان الإنسان يبحث عن هذه المبادئ والأهداف على الدوام. وكلما سار في هذا الطريق أكثر كان هناك مجال أكثر للمسير والحركة. مثلاً، التقدم من مبادئكم وأهدافكم، والتقدم ليست له نهاية. «فوق كل ذي علم عليم» (5). كلما كان لديكم من العلم فهناك ما هو فوقه ويمكن تصور علم أكثر وأعلى منه. أي إن المجال مجال لا نهاية له. إذن، فهي مبادئ وأهداف لا تبلى ولا تتهرّأ، لكن الحلقة السابقة لها في مسير الوصول إليها هي كما قلنا الحكومة الإسلامية. الحكومة الإسلامية معناها الآليات والمؤسسات اللازمة لإيجاد المجتمع الإسلامي.. نعم، هذه المؤسسات والآليات قد تخلق وتبلي وتصبح قديمة. وقد تتغير مقتضيات الحياة في العالم بحيث تبدو هذه الآليات وهذه الهندسة الحكومية غير كاملة وغير محبّذة ويجب تبديلها.. لا إشكال في هذا أبداً. النظام الإسلامي يستوعب هذه التغييرات ولديه هذه السعة والإمكانية. إذا كان النظام ينشد تلك المبادئ والأهداف فتلك الأهداف لا تبلى ولا

تخلق، لكن الآليات وتنظيم المؤسسات التي تريد أن توصلنا إلى تلك الأهداف شيء ممكن التجديد.

طبعاً التجديد بمعنى أن الاقتضاءات الخارجية والواقع قد يقتضى أحياناً شيئاً ويقتضي في أحيان أخرى شيئاً آخر. ومن النماذج العملية العينية لذلك هو سياسات المادة: (44) في باب الاقتصاد. ذات يوم كان تقسيم المصادر الاقتصادية في البلاد بالشكل الوارد في صدر المادة: (44) من الدستور. ذكروا أن هذه المؤسسات تابعة للقطاع العام، وتلك تابعة للقطاع الخاص – أحصوها وحدّدوها – ولكن ورد في آخر هذه المادة نفسها أن هذا سيستمر طالما كان أمراً يساعد على الازدهار الاقتصادي للبلد. فما معنى هذا؟ معناه أن الظروف إذا كانت بحيث لا يساعد هذا التنظيم والترتيب على الازدهار والتقدم الاقتصادي للبلد فيمكن تغييره، وقد تغير. هذا هو تبديل الخطوط الهندسية للنظام.

مثلاً، كان لدينا في الدستور ذات يوم رئيس وزراء ورئيس جمهورية بشكل معين. ثم أثبتت لنا التجربة أن هذا غير صحيح، فأمر الإمام الخميني باجتماع عدد من خبراء الشعب، ومن الجامعيين ومن علماء الدين، ومن مجلس الشورى الإسلامي، ومن الشخصيات البارزة والنخبة، وتغيير هذا الشيء حسب الحاجة. وقد قاموا بذلك. وكذا الحال بالنسبة للقضاء. وهذه أمور ممكنة التغيير في المستقبل.

نظامنا في الوقت الراهن نظام رئاسي، أي إن الشعب ينتخب رئيس الجمهورية بأصواته المباشرة. وقد كان هذا الأسلوب لحد الآن أسلوباً جيداً جداً وتمّ تجريبه بنجاح. فإذا ساد الشعور ذات يوم في المستقبل البعيد أو القريب – ومن المحتمل أن لا يحدث ذلك في المستقبل القريب – أن النظام البرلماني هو الأفضل بدل النظام الرئاسي – كما هو موجود في بعض بلدان العالم – فلا إشكال في ذلك أبداً. بوسع نظام الجمهورية الإسلامية تبديل هذا الخط الهندسي إلى خط هندسي آخر، ولا فرق بين الأمرين... وأمور من هذا القبيل.

طبعاً نفس هذا التغيير يجب أن يعتمد على الأصول. نفس هذه النظرة المتجددة والتجديد وإعادة الهيكلة ينبغي أن تستند إلى الأصول وتكون نابعة ومنبثقة من الأصول الإسلامية. ومن النماذج

أيضاً حالة سيادة الكفاءة مثلاً، حينما يسود الشعور بأن سيادة الكفاءة تتحقق بهذا الشكل أفضل، أو أن العدالة تتحقق بهذا الشكل أفضل.

في خصوص سيادة الكفاءة أعيد عليكم قراءة هذا الحديث من الرسول الأكرم (ص). في فتح مكة عين الرسول شاباً له من العمر تسعة عشر سنة حاكماً على مكة. حينما فتح الرسول مكة كان يجب أن يضع هناك حاكماً أو والياً. وكان كل أولئك الشيوخ والأكابر موجودين، لكن الرسول عين شاباً لا يزيد عمره عن تسعة عشر عاماً حاكماً على مكة. فأشكل البعض على الرسول وقالوا إن هذا الشخص حدث السن فلماذا نصّبته حاكماً؟ وحسب الرواية قال الرسول الأكرم (ص): «لا يحتجّ محتجّ منكم في مخالفته بصغر سنّه». الذين يعارضون تنصيب هذا الشخص حاكماً على مكة لا تكون حجتهم ضده بأن سنه صغير وأنه شاب، فهذا الاستدلال ليس بالاستدلال الصحيح. وإذا كانت لديكم حجّة أخرى فلا بأس، هاتوها واذكروها، لكن صغر السن والعمر الشاب ليس بالحجّة الصائبة. «فليس الأكبر هو الأفضل، بل الأفضل هو الأكبر» (6).. الشخص الأكبر سناً ليس هو الأفضل بالضرورة، إنما الشخص الأفضل هو الأكبر في حقيقة الأمر. والأفضل هنا هو الأكفأ. هذه هي سيادة الكفاءة. يجب مراعاة هذه الاعتبارات. في جميع منظمات الجمهورية الإسلامية، في السلطة التنفيذية، وفي السلطة التشريعية، وفي السلطة القضائية، وفي القوات المسلحة، وفي شتى المؤسسات، يجب مراعاة مبدأ سيادة الأكفأ هذا. ويجب اختيار الأكفأ، بمعنى أن الاختيارات والتعيينات يجب أن تتم طبقاً للمعايير والأهليات، لا طبقاً للميول والدوافع الشخصية. هذا بحد ذاته مبدأ في الإسلام. كل التغييرات والتبديلات في الإسلام قائمة على هذا الأساس.

وكذا الحال بالنسبة للسياسات. سياسات النظام أيضاً قد تتغير. ذات يوم تسود في البلاد سياسة اقتصادية معينة، وفي يوم آخر تسود سياسة أخرى حسب المقتضيات والمتطلبات. ولكن كلا السياستين يجب أن تستمد من الإسلام. كما يتعين أن يقوم هذا التغيير على الأصول الإسلامية. وسياستنا الدبلوماسية قد تتغير في ظروف معينة، لكن هذا التغيير يجب أن يقوم على أساس الأصول الإسلامية. لا أن الشخص إذا كان هذا ذوقه، أو هذه مصلحته الشخصية، أو هذا هو مقتضى بقائه في السلطة فيحق له تغيير هذه السياسة أو هذا الخط، لا، يجب أن تقوم التغييرات على أساس المعايير. وبالطبع ففي الدستور نفسه هناك ضمانات مقدّرة مسبقاً لهذا المعنى.

إذن، فالنتيجة التي يمكن أن نخلص لها هي أن مبادئ النظام الإسلامي لا تقبل التغيير، والسبب هو أن هذه المبادئ مبادئ فطرية. ليست النظرة لهذه المبادئ نظرة أهواء ونزوات عابرة. إنما هي احتياجات طبيعية ومنبثقة من فطرة الإنسان. الحاجة إلى العدالة، والحاجة إلى الحرية، والحاجة إلى التقدم، والحاجة إلى الرفاه العام، والحاجة إلى الأخلاق السامية، هذه حاجات فطرية لدى الإنسان. وهذا هو معنى المجتمع الإسلامي. وهذا هو ما نصبو إليه وننشده. هذه أمور لا تقبل التغيير. أما النظم والمنظمات التي توصلنا إلى هذه الأهداف والمبادئ فهي تقبل التغيير أحياناً وهذا يتبع مقتضيات الزمن.

وبالتالي فإنه حسب هذه الرؤية يعدّ نظام الجمهورية الإسلامية ثابتاً من ناحية، ومتحولاً من ناحية أخرى. هناك ثبات، أي إن المسيرة مستمرة نحو المبادئ والأهداف، ولا يوجد تذبذب أو تغيير للطريق. والحركة على الخط المستقيم نحو المبادئ معينة، لكن الآليات تتغير. أحياناً يسير المرء نحو هدف معين فيركب سيارة، وفي جزء من الطريق يضطر لركوب قطار، وفي جزء من الطريق قد يضطر لركوب طائرة، وفي جزء من الطريق قد يتوجب أن يمشي على قدميه، لكن الهدف لا يتغير، مع أن شكل المسيرة والحركة يتغير.

وعليه، إذا أردنا تلخيص هذا الجانب، يجب أن نقول في معرض الإجابة عن السؤال حول ملابسات شبابية النظام وشيخوخته: أولاً إن تجديد النظام أمر ممكن، لكنه لا يعني إعادة النظر في المبادئ والمثل والأهداف، لأن هذه الأهداف فطرية. ثانياً التغيير بمعنى التجديد في النظم والمنظمات والآليات والسياسات أمر عملي ممكن وفي بعض الأحيان ضروري ويحول دون التحجّر، لكنه يجب أن يتمّ حسب الأصول. والنقطة الثالثة هي أن هذا التغيير يجب أن يجري على أساس الأصول. إذن، فالمبادئ التي تستمد منها الشاكلة الكلية للنظام لا تقبل التغيير. هكذا هو نظام الجمهورية الإسلامية. وبهذه النظرة فإن النظام لا يتهرّأ ولا يقدم ولا يتحجر ولا يراوح في مكانه، ويمكنه أن يبقى شاباً على الدوام.

وطبعاً نضيف هنا أن الشباب والشيخوخة ليس ملاكاً كاملاً. فبعض الأنظمة سيئة حتى في شبابها. النظام الملكي والنظام الاستبدادي والنظام الذي يأتي بالقوة أو بالانقلاب هي أنظمة ملعونة ومرفوضة منذ بدايتها، وحتى في فترة شبابها. النظام القائم على أساس الأخلاق، وعلى أساس المعرفة، وعلى أساس الأصول الإسلامية، وعلى أساس المبادئ الفطرية لا يشيخ حتى لو

مضت على عمره مئات السنين. يمكنه أن يكون حياً ونشيطاً وولوداً ومتقدماً على الدوام. هذا هو المهم. انظروا لنظام الجمهورية الإسلامية من هذه الزاوية. وطبعاً فإن نظامنا رغم مرور ثلاثين سنة لا يزال في أول عمره، أي في مقابل الأنظمة الحاكمة في العالم – مائتا سنة، وثلاثمائة سنة – لا يزال هذا النظام نظاماً فتياً. يتمتع نظامنا بنشاط الشباب بالمعنى الحقيقي للكلمة، لكننا حينما ننظر لآفاق المستقبل نجد أن هذه الحالة مستمرة وباقية. نظام متوثب ونشيط ومتقدم إلى الأمـــام ولا يشيخ. هذا هو نظام الجمهورية الإسلامية.

ومن القضايا أيضاً قضية القيادة، وهي حالة موجودة في الجمهورية الإسلامية وغير دارجـــة في العالم. ولاية الفقيه التي أعطي إمامنا الخميني الجليل معناها وعرّفها، ثم طبّقها، ثم كان هو مظهرها التام والكامل – وكل من يعرفه عن قرب كانت تتجلي له مع مضي الوقت الخصائص البـــارزة والممتازة لهذا الرجل أكثر فأكثر – أي إدارة حية متوثبة ومتقدمة. ذكر الإمام الخميني عبـــارة: ولاية الفقيه المطلقة. وأراد البعض بمغالطاتهم تشويه هذه القضية وإطلاق معني وتفسير خاطئ لها، فقالوا إن معني الولاية المطلقة هو أن القيادة في نظام الجمهورية الإسلامية مطلقة ومتحررة مـــن كل القوانين، كالحصان المنفلت الزمام الذي يستطيع أن يفعل ما يشاء ويذهب إلي أين شـــاء. لم تكن هذه هي القضية، وليست كذلك في الوقت الحاضر أيضاً. لقد كان إمامنا الخميني الجليـــل متقيداً أكثر من الجميع بمراعاة القوانين والأصول والمباني وتفاصيل الأحكام الشرعية. وهذا هو واجب القيادة. في نظام الجمهورية الإسلامية لا تتبع القيادة أن يعزلها أحد إذا افتقدت الشروط والمؤهلات وحسب، بل إذا لم تتوفر هذا الشروط فيه فإنه معزول من تلقاء نفسه. وهذا شـــيء علي جانب كبير من الأهمية. القيادة إدارة، وهي طبعاً ليست إدارة تنفيذية. وهـــذا الإشـــكال والخطأ أيضاً كان مستمراً في بعض الإعلام علي مرّ الوقت منذ بداية الثورة وإلي اليوم. يتصورون أن القيادة إدارة تنفيذية، لا، الإدارة التنفيذية واضحة ومحددة. للإدارة التنفيذيـــة في الســـلطة التنفيذية ضوابطها المحددة والمعلومة ولها مسؤولوها المعلومون. وكذا الحال في السلطة القضائية وهي بدورها إدارة تنفيذية، لكلٍّ مسؤولياته. ووضع السلطة التشريعية أيضاً معلوم ومعـــروف. القيادة تشرف علي هؤلاء. بأي معني؟ بمعني أنها تراقب وتحرس المسيرة العامة للنظام.

الواقع أن القيادة إدارة قيمية عامة. كما سبق أن أشرت، أحياناً تفرض الضغوط والمضـــايقات والضرورات بعض حالات المرونة غير اللازمة وغير الجائزة علي الإدارات المختلفة، ويجب علي

القيادة أن تراقب وترصد ولا تسمح بوقوع مثل هذه الممارسات. هذه مسؤولية جد كبيرة وجسيمة. هذه ليست مسؤولية تنفيذية، وليست تدخلاً في الأمور والأعمال. البعض يحلو لهم أن يقولوا هذا، بأن القرارات الفلانية لا تتخذ من دون رأي القيادة. لا، ليست المسألة بهذه الصورة. للمسؤولين في القطاعات المختلفة مسؤولياتهم المحددة والمرسومة. في المجال الاقتصادي وفي المجال السياسي وفي المجال الدبلوماسي، ونواب المجلس في مجالاتهم، ومسؤولو السلطة القضائية في مجالاتهم لهم مسؤوليات مرسومة ومعروفة. القيادة لا تستطيع التدخل في كل هذه، وليس لها الحق في التدخل، ولا هي قادرة علي التدخل، بل إن هذا غير ممكن أساساً. قد تتخذ الكثير من القرارات الاقتصادية ولا تكون موضع قبول القيادة ورضاها لكنها لا تتدخل، فهناك مسؤولون يجب أن يعملوا. نعم، حينما يفضي اتخاذ سياسة معينة إلي انحراف طريق الثورة تبرز مسؤولية القيادة. في قرارات القيادة وممارساتها يجب أن توظف العقلانية لصالح الأصول، وينبغي أن تستخدم الواقعية لخدمة المبادئ والنزعة المبدئية.

في الملف النووي، وخلال الفترة الأولي التي شهدت بعض التلاطمات اتخذت خطوات قد لا تكون جيدة. وقلت في كلمة عامة إنه إذا لم تتخذ هذه الخطوات فإنني سأتدخّل بنفسي. وهذا ما حصل. هذا هو معني القيادة. هذا شيء مستلهم من الإسلام، وهو نقطة إيجابية في النظام الإسلامي.

الأجهزة المختلفة – السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية – تقوم بأعمالها ومهامها القانونية الملقاة علي عاتقها بكامل الصلاحيات المقررة لها في الدستور، ولكن يجب أن لا تنحرف المسيرة العامة والكلية للنظام الإسلامي نحو تلك المبادئ، وإذا انحرفت فيجب مساءلة القيادة واعتبارها هي المسؤولة. هو المسؤول عن الحيلولة دون وقوع هذا الانحراف. وطبعاً لهذه المسألة أمثلة عديدة، ولأن الوقت لا يتسع أشير باختصار لمثال واحد فقط.

قضية العلاقات مع أمريكا التي عملوا بخصوصها ما عملوا خلال هذه الأعوام وجرت جهود معينة في الفترات المختلفة وفي الحكومات المختلفة بتأثير من عوامل متنوعة. وكان هذا يضرّ بالحركة العامة للنظام، وليس فيه فائدة لمعيشة الناس وحياتهم. هنا حصلت الممانعة. وقضايا متنوعة من هذا القبيل.

كانت هناك قضية أخري أردت أن أطرحها هي قضية الأحزاب والتحزّب، وأظن أن الوقت أدركنا، لذلك سأذكرها باختصار. في البلدان التي ترون أنها شهدت ثورات، تنزل الأحزاب إلي وسط الساحة. ويطرح السؤال: ما هي نظرتنا للأحزاب والتحزّب؟ والوقت الآن قليل ولا أستطيع التفصيل في الموضوع. وسوف أتحدث عنه بالتفصيل في المستقبل إن شاء الله. أقول إجمالاً إننا لا نعارض التحزّب إطلاقاً. ليس من الصحيح أن يتصوّروا أننا نعارض الأحزاب والتحزّب. لقد أرسينا قبل انتصار الثورة أسس حزب كبير نشيط، وأسّسنا هذا الحزب في بداية الثورة، وأيد الإمام تأسيسه، وكنا نعمل بجدّ لعدة سنوات. طبعاً تمّ حلّ الحزب بعد ذلك لأسباب معينة. أشكلوا علينا في ذلك الحين وقالوا إن التحزب يتعارض مع الوحدة العامة للمجتمع. وألقيت في ذلك الحين كلمة مفصلة، ثم كتبت وطبعت ونشرت تحت عنوان «الوحدة والتحزب». يمكن أن يكون هناك تحزب في المجتمع من دون أن تصيب الوحدة أية أضرار. الوحدة والتحزب لا يتنافيان. لكن التحزب الذي نقصده هو التنظيمات التي تمارس دور الدليل والهادي لأبناء الشعب نحو مبادئ معينة.

لدينا نوعان من الأحزاب. حزب هو عبارة عن قنوات للهداية الفكرية. والفكر هنا بمعني الفكر السياسي أو الفكر الديني والعقيدي. إذا فعل البعض هذا فهو فعل حسن. والقصد هو أن لا تكون الغاية من الحزب الإمساك بالسلطة، بل يريدون إيصال المجتمع إلي مستوي من المعرفة والوعي السياسي والعقيدي. هذا شيء جيد. طبعاً الذين تكون لديهم مثل هذه المقدرة من الطبيعي أن يكسبوا الأصوات ويفوزوا في التنافس علي السلطة وفي الانتخابات. لكن هذا ليس هدفهم. هذا شكل من التحزّب وهو موضع تأييد، والساحة مفتوحة له، ويستطيع كلّ من شاء ممارسته.

و شكل آخر من الأحزاب هو تقليد للأحزاب الموجودة حالياً في الغرب – ولا أريد التحدث الآن عن الماضي – الأحزاب الغربية راهناً بمعني منتديات للوصول إلي السلطة. بل إن الحزب معناه أساساً منظومة لكسب السلطة. تجتمع جماعة وتترافق وتستفيد من أرصدتها وأموالها وإمكاناتها المالية، أو تحصل علي ذلك من آخرين، أو تعقد صفقات سياسية، من أجل أن تصل للسلطة وتمسك بزمامها. وهناك جماعة أخري تنافسها وتقوم بأعمال تشبه أعمال الجماعة الأولي لتنزلها من سدة السلطة وتحلّ هي محلها. هكذا هي غالباً الأحزاب في العالم اليوم. ومن هذا القبيل

الحزبان الذان يتناوبان علي السلطة في أمريكا. هذه في الحقيقة نواد للإمساك بزمام السلطة. أما هذا فلا، هذا الشيء لا وجه له أبداً. إذا أراد أشخاص في داخل بلادنا التحزّب بهذه الطريقة فإننا لا نمنعهم. وإذا ادعي أحد أن النظام حال دون تشكيل الأحزاب فهذه كذبة جلية، ولا يوجد مثل هذا المنع، لكنني لا أؤيد مثل هذه الأحزاب. تشكيل مثل هذه الأحزاب واللعب الحزبي بهذه الطريقة معناه الصراع علي السلطة، وهذا لا وجه له إطلاقاً. أما الأحزاب بمعناها الأول، أي مدّ قنوات داخل المجتمع لنشر الأفكار الصحيحة – سواء الأفكار العقيدية والإسلامية أو الأفكار السياسية، وإعداد وتأهيل كوادر متنوعة – فهذا جيد جداً، وهو شيء محبّذ وإيجابي. هذا هو مجمل القضية أما التفاصيل فسوف نذكرها إن شاء الله في أوقات أخري.

و أشير بإيجاز إلي السيناريو الأمريكي الأخير، فأقول إن قضية الاغتيال هذه والضجة الإعلامية التي أثاروها مجرد سيناريو. يطلق الأمريكان كلاماً ويهبّ من هم في أوربا من هناك لمعاضدتهم – كما لو يحوّل ذاك اللاعب الكرة ليضربها لاعب آخر – فيطلقوا في العالم لعبة سياسية، ويستخدموا عملاءهم علي اختلاف أنواعهم والتابعين لهم في المنطقة وخارج المنطقة، ويثيروا ضجة، فهذا سيناريو أمريكي. نحن طبعاً نرصد المجريات بدقة وننظر لنري ما الذي يحدث ويجري خلف كواليس هذا السيناريو. وليعلموا أن الجمهورية الإسلامية سوف تجابه بكل قواها أية مؤامرة وأي تحرك يراد منه التخريب والمضايقة. لا شك أن هناك نوايا شيطانية، وقد شخصنا هذه النوايا إلي حدّ ما وسوف نشخصها ونتعرف عليها أكثر. إننا ننظر لنري ماذا يريدون أن يفعلوا. طبعاً قد تكون من أهدافهم الأولية التغطية علي الأحداث في أمريكا. الناس في ثمانين بلداً يدعمون ويأيدون هذا التحرك العظيم الذي ظهر في الوقت الراهن. إنهم يدافعون عن نهضة فتح «وال استريت»، هذا ليس بالشيء القليل، بل هو شيء مهم جداً. لا مراء أن الشعوب الأوربية يوم تعلم أن مشكلاتها ناجمة عن الهيمنة الصهيونية فسوف تشتد تحركاتها هذه وتتصاعد.

الكثير من المشاكل القائمة حالياً في البلدان الأوربية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ناجمة عن سيادة سياسات الشبكة الصهيونية الخبيثة علي حكومات هذه البلدان. إنهم يخافون من أصحاب الرساميل والشركات الصهاينة وهم كثر في العالم. وكذا الحال في أمريكا أيضاً. تملق الصهاينة أسلوب شائع بين الساسة الأمريكان. والحال كذلك في أوربا أيضاً بدرجات معينة. حينما تعلم الشعوب – سواء الشعب الأمريكي أو الشعوب في أوربا – أن كثيراً من هذه

التعاسة وليدة الهيمنة الشيطانية لهذه الشبكة فلا ريب أن دوافعهم ومحفزاتهم ستتضاعف وتحركاتهم سوف تشتد. قد تقمع أمريكا الناس اليوم بقوات الشرطة بل بقوات الجيش – ولهذا الأمر سوابقه، فقبل سنوات ظهرت حركة في شيكاغو فتدخّل الجيش، وأظن أن الحدث كان في زمن كلينتون وإبّان حكم الجماعة التي سبقت بوش – وهم لا يتورّعون عن هذا أبداً، يأمرون الجيش بالتدخل ويقمعون الناس ويضربون ويقتلون ويتشددون في السجون فيقمعون هذه الحركة لكنها لا تنتهي وتبقي ناراً تحت الرماد، وسوف تتأجج وتتصاعد ألسنتها ذات يوم بحيث تحرق كل هذا البناء الورقي الاستكباري والرأسمالي، وتجعله رماداً وهشيماً.

و بالطبع، فإننا في الوقت الحاضر نحذّر الساسة الأمريكان من أن تصدر عنهم أية خطوة شيطانية غير مناسبة سواء علي الصعيد السياسي أو علي الصعيد الأمني. ليعلموا أن الجمهورية الإسلامية حية ويقظة. إذا كانوا قد أداروا ظهورهم لشعبهم وتنكروا له فإننا مقبلون علي شعبنا. وإذا كانوا مبغوضين مكروهين من قبل شعبهم، أي مبغوضين من قبل الأكثرية من شعبهم – وهذا هو الحال – فإن القضية في الجمهورية الإسلامية علي العكس من ذلك. هذه التجمّعات الشعبية الهائلة، اليوم وفي كل الحالات الأخري، مؤشر عزيمة راسخة لدي شعبنا. إننا جميعاً في الساحة، وكلنا من الشعب، وجميعنا جنود الثورة والنظام الإسلامي. ليعلموا أننا هنا جسد واحد متلاحم قوي متحد، وسوف يقف بوجه أية مؤامرة ولن نخضع لابتزاز أحد. من الخطأ أن يتصوّروا أنهم سيضغطون ثم يبتزون ويحصلوا علي شيء. وهذه بالطبع ممارسات دارجة لدي تلك القوي. هذه من الأعمال الشائعة التي تقوم بها القوي الدولية المستكبرة. يجدون حكومة علي رأسها أفراد ضعفاء غير مستندين إلي الشعب، فيضغطون عليهم ويختلقون إشاعة ثم يبتزونهم. لقد أثبتت الجمهورية الإسلامية طوال هذه الأعوام الإثنين والثلاثين أنها لن تخضع لابتزاز أحد، وأن هذه الضغوط لن تؤثر عليها. «و لّما رأي المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً». (7)

إننا حينما نلاحظ هذه الضغوط والأعمال الشيطانية والمؤامرات تمارس علينا من قبل أخبث شياطين العالم نعلم أن وعد الله حق ونقول: «هذا ما وعدنا الله ورسوله». وعدنا الله أننا حينما نسير في الطريق المستقيم فسوف يجابهكم الشياطين والمنحرفون، وهذا نموذج لذلك. هذا ما قاله الله لنا سابقاً وقالته لنا الآيات القرآنية. «و صدق الله ورسوله».. كلام الله حق وصدق. «و ما

زادهم إلا إيماناً وتسليماً». هذا شيء يضاعف من إيماننا بالوعد الإلهي. قال الله تعالي: «لينصرن الله من ينصره» (8). كل من ينصر الله ودين الله وسبيل الله والمبادئ الإلهية فإن الله سوف ينصره ويجعله المنتصر يقيناً. واعلموا أن هذا شيء ينتظر شعب إيران العزيز.

كانت هذه الجلسة جلسة طيبة جداً. فهذا الاجتماع العظيم وهذا التجمّع الحماسي وهذه القلوب الطاهرة النقية مما لا أستطيع أن أنساه.

اللهم بمحمد وآل محمد أنزل فضلك ولطفك ورحمتك علي هؤلاء الشباب الأعزاء، وعلي أهالي كرمانشاه الأعزاء. اللهم انكب ودمّر أعداء الشعب الإيراني. ربنا بمحمد وآل محمد ثبّت أقدامنا علي صراطك المستقيم. أرضِ عنا القلب المقدس لإمامنا المهدي المنتظر. وأرضِ عنا الأرواح الطاهرة للشهداء والروح المطهرة لإمامنا الخميني الجليل.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الهوامش:

1 – الخرائج والجرائح، ج 1، ص 52 .

2 – مجموعة ورام، ج 2 ، ص 60 .

3 – سورة الذاريات ، الآية 56 .

4 – نهج البلاغة، الرسالة رقم 31 .

5 – سورة يوسف، الآية 76 .

6 – بحار الأنوار، ج 21، ص 121 .

7 – سورة الأحزاب، الآية 22 .

8 – سورة الحج، الآية 40 .